

Distr.: General
23 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في غياب التحرك الدولي والمساءلة، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدوانها العسكري الفاجر على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، فألحقت أهوالاً وبؤساً لا يوصفان، ودمرت مناطق مدنية بأكملها، ونشرت الموت والدمار في كل مكان.

لا بد المجتمع الدولي أن يتحرك. لا يمكنه أن يسمح باستمرار هذه الفظائع. يجب اتخاذ إجراءات سريعة وجماعية لوقف هذا العدوان والحصار ضد الشعب الفلسطيني اللذين ترتكبهما إسرائيل في انتهاك خطير وغاشم للقانون الدولي. فهذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا ينبغي لأي شخص عنده ضمير حي أو أخلاق أن يغض الطرف عنها أو يدعمها.

ومنذ رسالتي السابقة، استمرت التكلفة البشرية لهذا الهجوم غير القانوني واللاإنساني في الارتفاع بشكل مؤلم، مع سقوط ضحايا من السكان المدنيين الفلسطينيين في كل دقيقة وكل ساعة من اليوم. فخلال 24 ساعة بين 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن 307 فلسطينيين في هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في جميع أنحاء غزة، في الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية، ولم تسلم أي منطقة من حملة إرهاب الدولة هذه ضد السكان المدنيين العزل.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع عدد الضحايا الفلسطينيين في غزة حتى 19 تشرين الأول/أكتوبر إلى ما لا يقل عن 3 785 قتيلاً و 12 500 جريح، منهم 3 983 طفلاً و 3 300 امرأة، منذ بدء هذا العدوان الإسرائيلي الشنيع. ولا يزال مئات الضحايا الآخرين تحت أنقاض المنازل والمباني المدمرة، ويخشى أن يكون العديد منهم من الأطفال. ومن المؤكد أن أعداد القتلى والجرحى ستزداد بحلول الوقت الذي تقرأون فيه هذه الرسالة.



ويتحمل الأطفال ثمنا لا يمكن تصوره من الموت والإصابة والصدمات النفسية والترويع. لقد فقدوا حياتهم، وفقدوا والديهم، وفقدوا أسرهم، وفقدوا بيوتهم، وفقدوا مدارسهم وفقدوا طفولتهم. وتقييد الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال بأن أكثر من 1 600 طفل فلسطيني قتلوا في هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء عدوانها على غزة. وتطلق إسرائيل القذائف والقنابل والمدفعية على المنازل وجميع المناطق المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك ملاجئ المشردين التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، دون أن تترك مكانا آمنا في غزة لطفل أو لأي إنسان.

كما تضررت النساء بشكل خطير، حيث قُتل 1 000 امرأة على الأقل في الهجمات الإسرائيلية. ووفقا لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تشير التقديرات إلى أن 900 امرأة قد تزلزلت، مما زاد من تعميق فقرهن وحاجتهن، ونزحت أكثر من 493 000 امرأة وفتاة من بيوتهن. وتوجد حوالي 50 000 امرأة حامل في غزة في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية، ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ستلد كل يوم حوالي 160 امرأة وسط هذا الوضع المروع، دون أن تكون لهن القدرة على الوصول إلى خدمات الولادة الآمنة، لأن المستشفيات تكابد لرعاية ضحايا العدوان الإسرائيلي ولأن الإمدادات الطبية فيها تنفذ بسرعة مع استمرار حصار إسرائيل لغزة ومنعها دخول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك الغذاء والماء والأدوية والوقود.

وتلحق إسرائيل الآن دمارا واسعا بغزة في الوقت الذي تواصل فيه انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي الإنساني، وتهاجم عمدا المناطق والأعيان المدنية، بما في ذلك البيوت والمستشفيات والمواقع الدينية. وبعد القصف الإسرائيلي الذي أتلّف أو دمر ما لا يقل عن 17 مسجدا، أدت غارة جوية إسرائيلية أمس إلى انهيار كنيسة القديس بورفيريوس الأرثوذكسية اليونانية - ثالث أقدم كنيسة مسيحية في العالم - مما أسفر عن مقتل 16 فلسطينيا وإصابة 60 مدنيا آخرين كانوا يحتفلون في الكنيسة.

وبالأمس، كثفت إسرائيل قصفها لوسط غزة، وسوّت أكثر من 10 مبان وأبراج سكنية بالأرض، وزادت من تشريد المدنيين. كما استمر القصف في جنوب غزة، مما عرض للخطر المدنيين المقيمين هناك وأولئك الذين التمسوا الأمان من أوامر الإخلاء الإسرائيلية التي تطالب بترحيلهم القسري من بيوتهم وملاجئهم في شمال غزة، بما في ذلك من مدارس الأونروا. وأسفرت الهجمات المتكررة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على مرافق الأونروا عن مقتل 8 مدنيين وجرح ما يقرب من 100 مدني آخر كانوا قد لجأوا إليها.

وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن نسبة مفرجة قدرها 30 في المائة من جميع الوحدات السكنية في قطاع غزة إما أنها قد دُمرت (12 845) أو أصبحت غير صالحة للسكنى (9 055) أو أُصيبت بأضرار متوسطة/طفيفة (121 000)، منذ بدء العدوان العسكري الإسرائيلي وحتى الآن. ولا يزال أكثر من مليون شخص نازحين داخليا، بمن فيهم أكثر من 527 500 شخص يقيمون في 147 ملجأ طوارئ عينتها الأونروا.

واليوم طالبت إسرائيل الأونروا بإخلاء خمس من مدارسها. إن هذه الأعمال تؤدي إلى تفاقم الأزمة واليأس الإنساني حيث يُترك الآلاف والآلاف من الناس دون حماية، ويتكدسون في مرافق غير مناسبة لاستيعابهم، في ظروف غير صحية وقاسية، حيث يفتقرون إلى الغذاء والماء والإمدادات الأساسية، بما في ذلك مجموعات النظافة الصحية والبطانيات، مما يؤدي إلى زيادة الإصابة بالصدمات النفسية والخوف والتوترات.

وفي انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني، تواصل إسرائيل أيضا المطالبة بإخلاء المستشفيات. فقد أبلغت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عن تهديد إسرائيل بقصف مستشفى القدس، وطالبت بإخلائه فوراً، مما عرّض للخطر أكثر من 400 مريض، و 12 000 مشرد مدني توجهوا إلى مجمع المستشفى بحثاً عن ملاذ آمن، وموظفين طبيين، وأثار مخاوف من وقوع مذبة أخرى مثل تلك التي وقعت في المستشفى الأهلي المعدادني في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

وبموازاة هذا الوضع المروع، يواصل الجنود والمستوطنون الإسرائيليون حملاتهم العنيفة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقتل المدنيين الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً والاستيلاء على الأراضي. وقُتل هناك ما لا يقل عن 83 فلسطينياً وجرح ما لا يقل عن 1 420 منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 26 طفلاً. وتشمل الإصابات مقتل 13 فلسطينياً، من بينهم 5 أطفال، في هجوم إسرائيلي على مخيم نور شمس للاجئين، حيث قطعت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً المياه والكهرباء عن المخيم، مما زاد من حصار السكان. كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 800 فلسطيني، منهم أطفال وشباب، في أقل من أسبوعين. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، هُجر قسراً ما لا يقل عن 545 فلسطينياً، نصفهم من الأطفال، من 13 تجمعاً بدوياً في الضفة الغربية وسط تصاعد العنف والقيود المفروضة على الوصول من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين.

إن هذا الوضع الفظيع لا يمكن أن يستمر. إننا نهيئ بالمجتمع الدولي مرة أخرى أن يتخذ إجراءات فورية وعاجلة لوقف المذابح التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، ووقف تهجيرها الجماعي وترحيلها القسري للفلسطينيين، وإنهاء حصارها الإجرامي لقطاع غزة. إن وقف إطلاق النار أمر ملح للغاية، والوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعبنا في غزة هو أمر حيوي.

وما زلنا نناشد مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين، ونهيئ بالمجتمع الدولي بأسره أن يفي بالتزاماته القانونية والسياسية والإنسانية. وفي هذا الصدد، نأمل أن تؤدي دعوة المجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ودول أخرى لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للمجموعة العامة إلى تعبئة الإرادة الجماعية لوضع حد لهذا العدوان الإسرائيلي القاتل والمدمر ومحاسبة مرتكبيه.

وأختم رسالتي بتوجيه الانتباه إلى بيان مؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر أصدره تسعة خبراء مستقلين تابعين لمجلس حقوق الإنسان، أكدوا فيه، ضمن جملة أمور، ما يلي:

”إننا ندق ناقوس الخطر: هناك حملة مستمرة من قبل إسرائيل تؤدي إلى جرائم ضد الإنسانية في غزة. وبالنظر إلى التصريحات التي أدلى بها القادة السياسيون الإسرائيليون وحلفاؤهم، والتي ترافقت مع العمل العسكري في غزة وتصاعد الاعتقالات والقتل في الضفة الغربية، هناك أيضاً خطر حدوث إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني. ولا توجد مبررات أو استثناءات لارتكاب تلك الجرائم. ونشعر بالفزع إزاء تقاعس المجتمع الدولي عن مواجهة الشوقينية الحربية العدوانية“.

لا بد للمجتمع الدولي أن يتحرك الآن لوضع حد لهذه الكارثة ضد الشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 808 رسائل، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (A/ES-10/957-S/2023/783)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم
